

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

# الوقائع المصرية

ملاحق للجريدة الرسمية

الثلثون ٤ جنيهات

السنة  
١٩٢ هـ

الصادر في يوم الخميس ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٤٠  
الموافق ( ٧ مارس سنة ٢٠١٩ )

العدد ٥٥  
تابع ( ب )



## وزارة القوى العاملة

### اتفاقية عمل جماعية

إنه فى يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/٣/٧ تحررت هذه الاتفاقية الجماعية بين كل من :

**أولاً -** الشركة القومية للأسمنت «تحت التصفية» ، والكائن مقرها بمقر الشركة الرئيسى - التبين - محافظة القاهرة ، ويمثلها قانوناً فى التوقيع على هذه الاتفاقية السيد الأستاذ / عبد النبى فرج عنتر بصفته المصطفى العام للشركة القومية للأسمنت «ويشار إليها فيما بعد بـ «الشركة»» .  
( طرف أول )  
**ثانياً :**

النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب وصنع مواد البناء ، والكائن مقرها ٩ شارع عماد الدين - محافظة القاهرة ، ويمثلها فى التوقيع على هذه الاتفاقية السيد الأستاذ / عبد المنعم إبراهيم محمد الجمل بصفته رئيس النقابة العامة ، (ويشار إليه فيما بعد بـ «النقابة العامة» ) .  
اللجنة النقابية للعاملين بالشركة القومية للأسمنت ، ويمثلها فى التوقيع على هذه الاتفاقية السيد الأستاذ / أيمن محروس سيد بصفته رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة (ويشار إليه فيما بعد بـ «اللجنة النقابية» ) .  
فقد تم الاتفاق على ما يلى :

### ( بند تهيدى )

فى ضوء الحسائر المتلاحقة التى حققتها الشركة القومية للأسمنت والتى تجاوزت أكثر من نصف رأس مالها ، ووصلت لأكثر من ( ٢ , ٥ مليار جنيه ) حسبما هو وارد بميزانيتها فى ٢٠١٨/٦/٣٠ ، ووفقاً للتقارير التى أوصت بعدم جدوى استمرار الشركة واستحالة تصحيح مسارها اقتصادياً ومالياً وفنياً ، وانطلاقاً من ذلك فقد أصدرت الجمعية العامة غير العادية للشركة القومية للأسمنت قراراً بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢ بالموافقة على حل الشركة وتصفيتها وتعيين مصفٍ عام لها .

وفى إطار سياسة الدولة وتحت رعاية وزارتى القوى العاملة وقطاع الأعمال العام ، ومن منطلق الاهتمام والحفاظ على حقوق ومصالح العاملين وتأكيداً على احترام أحكام القانون والقنوات الشرعية التى يتعين اتباعها قبل اتخاذ أى إجراءات قد تؤدى بالسلب على مصلحة أى من الطرفين .

اتفق الأطراف على استفادة العاملين بالشركة القومية للأسمنت من نظام مكافأة نهاية الخدمة التكميلية عن ترك الخدمة الاختيارى قبل بلوغ السن القانونية للتعاقد وإنهاء كافة الخلافات بينهم وعلى الأخص تنازل النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب وصنع مواد البناء واللجنة النقابية للعاملين بالشركة القومية للأسمنت وجميع العاملين عن كافة الدعاوى القضائية ودعاوى التحكيم التى أقيمت ضد الشركة القومية للأسمنت «تحت التصفية» فيما يتعلق بحقوق ومستحقات العاملين أو أى بند من بنود هذه الاتفاقية . وحرصاً من كافة الأطراف على تسوية مطالب العمال وذلك فى إطار الحوار الهادئ والبناء ودعم التعاون فيما بينهم ، حيث تعتبر بنود تلك الاتفاقات هى الإطار الحاكم لذلك النظام .

وبعد أن أقر الأطراف بأهليتهما القانونية للتعاقد تم الاتفاق على ما يلى :

### ( البند الأول )

يعتبر البند التمهيدي السابق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكماً وامتماً لبنودها .

### ( البند الثانى )

تسرى هذه الاتفاقية على جميع فئات العاملين المتواجدين بالخدمة فى تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، ويبدأ العمل بها من تاريخ التوقيع عليها من الطرفين ، وذلك بموجب طلب يبدى فيه العامل رغبته بالخروج من الخدمة قبل بلوغ السن القانونى على أن يتم اعتماد هذه الاتفاقية من الجمعية العامة غير العادية للشركة القومية للأسمنت «تحت التصفية» .

### ( البند الثالث )

يلتزم الطرف الأول بدفع مبلغ مقطوع قيمته ١٤٠٠٠ جنيه (أربعة عشر ألف جنيه فقط لا غير) لكل عامل من العاملين بالشركة عن كل سنة من سنوات الخدمة الفعلية بحد أقصى ٤٥٠٠٠٠ جنيه (أربعمائة وخمسون ألف جنيه فقط لا غير) ، مضافاً إليها ما يلى :

المقابل النقدي لرصيد الإجازات وذلك على آخر أجر شهرى شامل تم صرفه للعامل فى ٢٠١٨/٩/٣٠ (الشهر السابق على صدور قرار التصفية) وفقاً لما تقضى به لائحة نظام العاملين المعمول بها بالشركة .

مكافأة إضافية بواقع شهرين من الأجر الشامل فى ٢٠١٨/٩/٣٠ (الشهر السابق على صدور قرار التصفية) لمن لم يتجاوز مدة خدمته عشر سنوات ، وثلاثة أشهر لمن تجاوز مدة خدمته عشر سنوات .

مكافأة نهاية الخدمة وفقاً للائحة الشركة والتي تصرف بواقع شهر من الأجر الأساسى عن كل سنة من سنوات الخدمة بحد أقصى ٧٥٠٠٠ جنيه (خمسة وسبعون ألف جنيه فقط لا غير) .

على ألا يقل الحد الأدنى للمكافآت والمستحقات المالية المشار إليهما بعاليه عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه (مائتا ألف جنيه فقط لا غير) .

### ( البند الرابع )

تشكل لجنة من ممثلى وزارة القوى العاملة ، ووزارة قطاع الأعمال العام ، والشركة القابضة للصناعات الكيماوية ، والشركة القومية للأسمنت «تحت التصفية» ، والنقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب وصنع مواد البناء ، واللجنة النقابية للعاملين بالشركة القومية للأسمنت ، وذلك لاحتساب مكافآت نهاية الخدمة الأساسية والتكميلية وكافة مستحقات العمال وصرفها ، على أن تنتهى اللجنة من أعمالها خلال شهرين من تاريخ توقيع الاتفاقية .

### ( البند الخامس )

يلتزم العاملون بالشركة القومية للأسمنت عند استلامهم الشيكات الخاصة  
بمستحققاتهم المالية تقديم المستندات الآتية :

- ١ - الاستقالة والتوقيع على استمارة (٦) تأمينات .
- ٢ - إقرار بالحصول على كافة حقوقهم ومستحققاتهم المالية لدى الشركة القومية للأسمنت  
«تحت النصفية» والناشئة عن علاقة العمل بينهما ولا يحق لهم الرجوع على الشركة  
بأى مطالبات مالية أخرى لأى سبب من الأسباب .

### ( البند السادس )

تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة تسوية نهائية لموقف وحقوق ومستحققات جميع العاملين بالشركة ،  
وتعتبر أيضاً بمثابة تنازل عن أى شكاوى أو بلاغات أو دعاوى قضائية أو دعاوى تحكيم  
مقامة من قبل أى من الطرفين على الطرف الآخر فيما يتعلق بحقوق ومستحققات العاملين  
أو أى بند من بنود هذه الاتفاقية .

### ( البند السابع )

استمرار العاملين فى تقاضى رواتبهم الشهرية لحين إنهاء خدمتهم بالشركة  
طبقاً لهذه الاتفاقية واستلامهم شيكات بكافة مستحققاتهم المالية .

### ( البند الثامن )

يلتزم الطرفان بتنفيذ هذه الاتفاقية بحسن نية ويمتنع على كل منهما القيام بأى أفعال  
أو إتيان أى إجراءات من الممكن أن تعيق تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو تهدف إلى التنصل  
من تنفيذها أو تمس العاملين .

### ( البند التاسع )

تخضع هذه الاتفاقية لأحكام قانون العمل المصرى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣  
وكافة القوانين والقرارات الأخرى ذات الصلة ، وتكون المحاكم المصرية صاحبة الاختصاص  
للنظر فى أى نزاع ينشأ عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية .

(البند العاشر)

تحررت هذه الاتفاقية من ثمانى نسخ ، نسخة بيد كل طرف ، وعدد (٢) نسخة لاتخاذ إجراءات نشر الاتفاقية بالوقائع المصرية ، وتودع النسخة الأخيرة بالإدارة المختصة بوزارة القوى العاملة طبقاً لأحكام قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣

الطرف الأول	الطرف الثانى
الشركة القومية للأسمنت ( تحت التصفية ) ويمثلها	النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب وصنع مواد البناء ويمثلها
السيد الأستاذ/ عبد النبى فرج عنتر ( المصنفى العام للشركة ) التوقيع : (إمضاء)	السيد الأستاذ/ عبد المنعم إبراهيم محمد الجمل ( رئيس النقابة العامة ) التوقيع : (إمضاء)
	اللجنة النقابية للعاملين بالشركة السيد الأستاذ/ أيمن محروس سيد ( رئيس اللجنة النقابية ) التوقيع : (إمضاء)

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزى فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٩

٢٥٦٣٦ / ٢٠١٨ - ٢٠١٩/٣/٧ - ١٣٢٤